فرق الشيعة

إنّ الشيعة هم الذين شايعوا عليّاً وولديه الحسن والحسين وكانوا متمسّكين بإمامتهم وقيادتهم، ولم يبرز أيّ اختلاف ديني بينهم إلى زمان الإمام الصادق (عليه السّلام)، وهذا ما يلمسه الإنسان من قراءة تاريخ الشيعة، ولكن نرى أنّ أصحاب المقالات يذكرون للشيعة فِرقاً كثيرة، وهم بين غلاة وغيرها، وقد ذكر الشهرستاني، تبعاً لعبد القاهر البغدادي، خمس فِرق: كيسانيّة وزيديّة وإماميّة وغلاة وإسماعيلية، ونحن نقف أمام هذا التقسيم وقفة قصيرة، فنقول:

إنّ الغلاة ليسوا من الشيعة ولا من المسلمين، وإنّ عدّهم من الطوائف الإسلاميّة جناية على المسلمين والشيعة على وجه الخصوص. وأمّا الكيسانيّة فقد حقق في محله أنها لم تكن فِرقة ظهرت بين الشيعة وإنما خلقها أعداء أئمة أهل البيت ليستغلوها ويقضوا بها على تماسك الشيعة ووحدتهم، وأكثر ما يمكن أنّ يقال في المقام: إنه كانت هناك شكوك وأوهام اعترت بعض السذّج في إمامة محمد بن الحنفيّة، ثمّ أزيلت، فتجلى الصبح لذي عينين.

فليس في الشيعة على أديم الأرض سوى الفِرق الثلاث: الإماميّة، الزيديّة، والإسماعيليّة. نعم نسب كتاب الفرق ومؤرّخو الملل والنحل إلى الشيعة فرقاً كثيرة، لا وجود لها إلا في عالم الخيال أو بين الكتب.

الاصول:

يعتقد الشيعة الامامية بأصول خمسة هي التوحيد والعدل والنبوة والامامة والمعاد.

نأتي عليها بالتفصيل:

(١) التوحيد

يعتقد الإمامية أنّ الله تعالى واحد أحد ليس كمثله شيء، قديم لم يزل ولايزال، هو الاوّل والاخر، عليم، حكيم، عادل، حي، قادر، غني، سميع، بصير. ولا يوصف بما توصف به المخلوقات، فليس هو بجسم ولاصورة، وليس جوهرا ولا عرضا، وليس له ثقل أو خفة، ولاحركة أو سكون، ولا مكان ولا زمان، ولا يشار إليه. كما لا ندّله، ولا شبه، ولا ضدّ، ولا صاحبة له ولا ولد، ولا شريك، ولم يكن له كفوا أحد، لاتدركه الابصار وهو يدرك الابصار.

أنه يجب توحيد الله تعالى من جميع الجهات، فكما يجب توحيده في الذات وأنه واحد في ذاته ووجوب وجوده، كذلك يجب ثانيا توحيده في الصفات، وذلك بالاعتقاد بأنّ صفاته عين ذاته كما سيأتي بيان ذلك، وبالاعتقاد بأنه لا شبه له في صفاته الذاتية، فهو في العلم والقدرة لا نظير له، وفي الخلق والرزق لا شريك له، وفي كلّ كمال لا ندّ له.

وكذلك يجب ثالثا توحيده في العبادة، فلا تجوز عبادة غيره بوجه من الوجوه، وكذا إشراكه في العبادة في أيّ نوع من أنواع العبادة، واجبة أو غير واجبة، في الصلاة وغيرها من العبادات. ومن أشرك في العبادة غيره فهو مشرك، كمن يرائي في عبادته ويتقرّب إلى غير الله تعالى، وحكمه حكم من يعبد الاصنام والاوثان، لافرق بينهما.

أمّا زيارة القبور وإقامة المآتم، فليست هي من نوع التقرّب إلى غير الله تعالى في العبادة ـ كما توهّمه بعض من يريد الطعن في طريقة الامامية، غفلة عن حقيقة الحال فيها ـ بل هي من نوع التقرّب إلى الله تعالى بالاعمال الصالحة، كالتقرّب إليه بعيادة المريض، وتشييع الجنائز، وزيارة الاخوان في الدين، ومواساة الفقير.

صفاته تعالى

أنّ من صفاته تعالى الثبوتية الحقيقية الكمالية التي تسمى بصفات الجمال والكمال ـ كالعلم، والقدرة، والغنى، والارادة، والحياة ـ هي كلها عين ذاته، ليست هي صفات زائدة عليها، وليس وجودها إلا وجود الذات، فقدرته من حيث الوجود حياته وحياته قدرته، بل هو قادر من حيث هوحي وحي من حيث هو قادر، لا إثنينيّة في صفاته ووجودها، وهكذا الحال في سائر صفاته الكماليّة.

نعم، هي مختلفة في معانيها ومفاهيمها، لا في حقائقها ووجوداتها، لانه لو كانت مختلفة في الوجود ـ وهي بحسب الفرض قديمة وواجبة كالذات ـ للزم تعدّد واجب الوجود، ولا نثلمت الوحدة الحقيقية، وهذا ما ينافي عقيدة التوحيد.

وأمّا الصفات الثبوتية الاضافية ـ كالخالقية، والرازقية، والتقدّم، والعلية ـ فهي ترجع في حقيقتها إلى صفة واحدة حقيقية، وهي القيّومية لمخلوقاته، وهي صفة واحدة تنتزع منها عدّة صفات باعتبار اختلاف الاثار والملاحظات.

وأمّا الصفات السلبية التي تسمّى بصفات الجلال، فهي ترجع جميعها إلى سلب واحد هو سلب الامكان عنه، فإنّ سلب الامكان لازمه ـ بل معناه ـ سلب الجسمية والصورة والحركة والسكون والثقل والخفة وما إلى ذلك، بل سلب كل نقص.

ثمّ إنّ مرجع سلب الامكان في الحقيقة إلى وجوب الوجود، ووجوب الوجود من الصفات الثبوتية الكمالية، فترجع الصفات الجلالية (السلبية) آخر الامر إلى الصفات الكمالية (الثبوتية)، والله تعالى واحد من جميع الجهات، لا تكثر في ذاته المقدّسة، ولاتركيب في حقيقة الواحد الصمد.

ولا ينقضي العجب من قول من يذهب إلى رجوع الصفات الثبوتية إلى الصفات السلبية، لما عزّ عليه أن يفهم كيف أنّ صفاته عين ذاته، فتخيّل أنّ الصفات الثبوتية ترجع إلى السلب، ليطمئنّ إلى القول بوحدة الذات وعدم تكثرها، فوقع بما هو أسوأ، إذ جعل الذات التي هي عين الوجود ومحض الوجود والفاقدة لكلّ نقص وجهة إمكان، جعلها عين العدم ومحض السلب، أعاذنا الله من شطحات الاوهام وزلات الاقلام.

كما لا ينقضي العجب من قول من يذهب إلى أنّ صفاته الثبوتية زائدة على ذاته، فقال بتعدّد القدماء ووجود الشركاء لواجب الوجود، أو قال بتركيبه ـ تعالى عن ذلك.

قال مولانا أمير المؤمنين وسيّد الموحّدين (عليه السلام): «وكمالُ الاخلاص لهُ نفيُ الصفاتِ عنهُ، لشهادةِ كلّ صفة أنّها غيرُ الموصوفِ، وشهادةُ كلّ موصوف أنّه غيرُ الصفةِ، فمَن وَصَفَ اللّه سبحانه فقد قرنهُ، ومَن قرنهُ فقد ثنّاهُ، ومَن ثنّاهُ فقد جزّأهُ، ومَن جزّأهُ فقد جهِلهُ».

(٢) العدل

أنّ من صفاته تعالى الثبوتية الكمالية أنه عادل غير ظالم، فلا يجور في قضائه، ولا يحيف في حكمه، يثيب المطيعين، وله أن يجازي العاصين، ولا يكلف عباده ما لايطيقون، ولا يعاقبهم زيادةً على ما يستحقون.

أنه سبحانه لا يترك الحسن عند عدم المزاحمة، ولايفعل القبيح، لانه تعالى قادر على فعل الحسن وترك القبيح، مع فرض علمه بحسن الحسن وقبح القبيح، وغناه عن ترك الحسن وعن فعل القبيح، فلا الحسن يتضرّر بفعله حتى يحتاج إلى تركه، ولا القبيح يفتقر إليه حتى يفعله.

وهو مع كل ذلك حكيم، لابدّ أن يكون فعله مطابقاً للحكمة، وعلى حسب النظام الاكمل. فلو كان يفعل الظلم والقبح ـ تعالى عن ذلك ـ فانّ الامر في ذلك

لا يخلو عن أربع صور:

١ ـ أن يكون جاهلاً بالامر، فلا يدري أنه قبيح.

٢ ـ أن يكون عالماً به، ولكنّه مجبور على فعله وعاجز عن تركه.

٣ ـ أن يكون عالماً به وغير مجبور عليه، ولكنه محتاج إلى فعله.

٤ ـ أن يكون عالماً به، وغير مجبور عليه ولا يحتاج إليه، فينحصر في أن يكون فعله له تشهّيا وعبثا ولهوا.

وكل هذه الصور محال على الله تعالى، وتستلزم النقص فيه، وهو محض الكمال، فيجب أن نحكم أنه منزّه عن الظلم وفعل ما هو قبيح.

غير أن بعض المسلمين جوّز عليه تعالى فعل القبيح ـ تقدّست أسماؤه ـ فجوّز أن يعاقب المطيعين، ويدخل الجنّة العاصين، بل الكافرين، وجوّز أن يكلف العباد فوق طاقتهم وما لا يقدرون عليه، ومع ذلك يعاقبهم على تركه، وجوّز أن يصدر منه الظلم والجور والكذب والخداع، وأن يفعل الفعل بلا حكمة وغرض ولا مصلحة وفائدة، بحجّة أنه لا يُسئل عن فعله.

وأنه تعالى لا يكلف عباده إلا بعد إقامة الحجّة عليهم، ولايكلفهم إلا ما يسعهم وما يقدرون عليه وما يطيقونه وما يعلمون، لانه من الظلم تكليف العاجز والجاهل غير المقصّر في التعليم.

القضاء والقدر

ذهب قوم ـ وهم المجبّرة ـ إلى أنه تعالى هو الفاعل لافعال المخلوقين، فيكون قد أجبر الناس على فعل المعاصي، وهو مع ذلك يعذّبهم عليها، وأجبرهم على فعل الطاعات ومع ذلك يثيبهم عليها، لانهم يقولون: إنّ أفعالهم في الحقيقة أفعاله، وإنما تنسب إليهم على سبيل التجوّز، لانهم محلها، ومرجع ذلك إلى إنكار السببية الطبيعية بين الاشياء، وأنه تعالى هو السبب الحقيقي لاسبب سواه.

واعتقاد الإمامية في هذه المسألة تبع لما جاء عن الأئمة الاطهار (عليهم السلام) من الامر بين الامرين، والطريق الوسط بين القولين، الذي كان يعجز عن فهمه أمثال أولئك المجادلين من أهل الكلام.

وخلاصته: إنّ أفعالنا من جهة هي أفعالنا حقيقة ونحن أسبابها الطبيعية وهي تحت قدرتنا واختيارنا، ومن جهة أخرى هي مقدورة للّه تعالى وداخلة في سلطانه لانه هو مفيض الوجود ومعطيه، فلم يجبرنا على أفعالنا حتى يكون قد ظلمنا في عقابنا على المعاصي لانّ لنا القدرة والاختيار فيما نفعل، ولم يفوّض إلينا خلق أفعالنا حتى يكون قد أخرجها عن سلطانه، بل له الخلق والحكم والامر، وهو قادر على كل شيء ومحيط بالعباد.